د. خليل ريناوي*

التغطية الإعلامية الإسرائيلية لانتفاضة الأقصى
آليات سحب الشرعية ..

خلاصة

تفحص هذه الدراسة وتقارن التغطية الإعلامية الإسرائيلية المكتوبة، المتعلقة بالسكان الفلسطينيين في اسرائيل وفي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين أثناء انتفاضة الأقصى. تاريخياً، يتصرف الإعلام الاسرائيلي بطريقة «تعبوية» في فترات الصراع الحادة، ويلعب دوراً مركزياً لتجريم الاحتجاج الفلسطيني، ويساعد بذلك على الانقسام بين اليهود والفلسطينيين. تحاول هذه المقالة تقديم جَردٍ شامل «لآليات سحب الشرعية التعبوية» التي تعمل في اسرائيل ـ دولة ديمقراطية مع صراع خارجي مستمر مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، اضافة الى توتر داخلي بين مواطنيها اليهود والفلسطينيين (العرب). الآليات التي يتم وصفها هنا يمكن أن توجد أيضاً في دول ديمقراطية أخرى في فترات التوتر السياسي الشديد، والصراع بين المجموعة المهيمنة والمجموعات المحرومة.

* مدير مركز الجليل للأبحاث – حينا

محاضر في قسم الاعلام – جامعة بئر السبع

تقديم :

في تشرين الأول/ أكتوبر من العام ٢٠٠٠ وسط مأزق في مفاوضات السلام بين حكومة اسرائيل والسلطة الفلسطينية، تفجرت صدامات عنيفة بين اسرائيل والمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وحتى كتابة هذه المقالة، لا تزال انتفاضة الأقصى ـ وهذا الاسم الذي حملته ـ تحصد حياة الناس على مستوى يومي تقريباً. خلال ذلك الشهر (تشرين الأول) تفجرت كذلك مواجهات عنيفة بين المواطنين الفلسطينيين في دولة اسرائيل والشرطة الاسرائيلية حيث فقد ١٣ فلسطينياً حياتهم. ورغم أن الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني ليس جديداً، فقد كان تشرين الأول فريداً من حيث انه حدد للمرّة الأولى أن كلا من المواطنين الفلسطينيين في دولة اسرائيل والفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق المحتلة، كانوا بشكل متزامن يجدون أنفسهم في مواجهات عنفية مع السلطات الاسرائيلية. بالنسبة للسكان العرب داخل اسرائيل، فإن الحادثة الوحيدة من الصدامات العنفية المقاربة مع اسرائيل هي تلك التي حدثت سنة ١٩٧٦ في يوم الأرض، الذي كان يوماً لاحتجاج

الفلسطينيين داخل اسرائيل ضد استيلاء الدولة على أراضيهم. بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة العام ٦٧، فإن الواقعة الأكثر معاصرة لمثل هذه المواجهات المهيبة مع اسرائيل حدثت خلال الانتفاضة التي انطلقت العام ١٩٨٧. في كلتا الحالتين، على أية حال، كان واحد من التجمعين الفلسطينيين متورطاً في الصدام. بالنسبة للباحثين في مجال الإعلام، فإن انتفاضة الأقصى تقدّم فرصة فريدة من نوعها للنظر في أنماط التغطية في نفس الفترة الزمنية لدى تجمعات متشابهة في الهوية، ولكنها مختلفة في المكانة وفي علاقتها مع المجموعة (اليهودية ـ الاسرائيلية) المهيمنة. هكذا نستطيع تحديد فيما إذا كان الفلسطينيون الذين يحملون المواطنة الإسرائيلية قد عوملوا بشكل مختلف من قبل الاعلام الاسرائيلي السائد عن الفلسطينيين من غير المواطنين الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة.

ورغم التغطية الإعلامية المحلية والعالمية الهائلة للصراع الاسرائيلي الفلسطيني، ورغم الكمية الكبيرة للبحث حول التغطية الدولية للصراعات، فإن الأدبيات التي تعالج التغطية الإعلامية لهذا الصراع بالذات هي نادرة نسبياً. كل هذا الجهد تقريباً تمّ جمعه في السنوات الأخيرة، ويتركز أساساً على التغطية الصحافية الاسرائيلية للانتفاضة الأولى في الأراضي المحتلة (روعيه ونير ١٩٩٣، ليبيز ١٩٩٧، وولفسفيلد ١٩٩٧)، بينما تخاطب مقالتان فقط، (معروفتان لدى الكاتب) بالتحديد فقط، مفاهيم التغطية الإعلامية الاسرائيلية بين المواطنين اليهود والفلسطينيين في الدولة (آسيا ٢٠٠٠، وولفسفيلد، ابراهام وأبو ريا ٢٠٠٠).

تصف تامار ليبيز (١٩٩٧) الصحافة الاسرائيلية على أنها محكومة بـ «الهيمنة الصهيونية» التي تملي التغطية الإعلامية للصراع الاسرائيلي ـ العربي وتم التعبير عنها في التغطية الإعلامية أثناء الانتفاضة الأولى، وتتسم المقالتان بالبعد والاغتراب عن الفلسطينيين، ويؤكد روعيه ونير (١٩٩٣) ان التغطية الصحافية الاسرائيلية للانتفاضة الأولى ميّزت بين شخصيتين جمعيتين: الاسرائيلي (النحن) والفلسطيني (هُم). تجادل آسيا (٢٠٠٠) بأن المؤسسة السياسية الإسرائيلية من خلال إعلانها سياسة «العصا والجزرة» إنما تستخدم الإعلام وسيلة لتعليم الأقلية الفلسطينية كيف تتصرف. أخيراً، يقترح كل من وولفسفيلد، أبراهام وأبو ريا (٢٠٠٠) بأن تغطية المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل كانت محكومة باستخدام أطر «القانون والنظام»، ما يجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للفلسطينيين في استخدام الإعلام للتواصل مع المجموعة المهيمنة.

لم يقم أي بحث سابق بمقارنة التغطية الإعلامية الإسرائيلية خلال حدوث صراعات متزامنة يدخل فيها بشكل فريد السكان الفلسطينيون داخل اسرائيل وفي المناطق المحتلة. إن هدف هذه الورقة تخطي البحوث السابقة من خلال فحص ومقارنة التغطية الاعلامية في الصحف العبرية للاحتجاجات المتزامنة التي قام بها كلا التجمعين الفلسطينيين أثناء الذروة في تشرين الأول ٢٠٠٠. النتيجة النهائية ستكون قائمة مفصلة للآليات الموجودة في الصحافة الإسرائيلية المطبوعة والتي تجرّم السكان الفلسطينيين في كل من اسرائيل والمناطق المحتلة[1]. لكن بالإمكان المجادلة أن أهم معطيات هذه الورقة أنه في الأنظمة الديمقراطية فإن دور الأخبار الإعلامية المطبوعة أثناء الأزمات مرّت بنوع من التحول، بحيث تصرّفت بشكل يشبه الاعلام الذي نجده في الأنظمة الديكتاتورية كما لخص ذلك ماكويل (١٩٩٢). في هذه الحالة يتم استغلال الصحافة مباشرة من قبل النظام ويتحول الى أداة للتربية وأغراض الحياة المجتمعية (ماكويل ١٩٩٢).

نظريات الإعلام والاحتجاج

يرتكز البحث في التغطية الإعلامية للتقارير الإخبارية على قبول كثير من علماء الاجتماع بأن للإعلام تأثيراً على الجمهور، وبالتالي على المجتمع الذي نعيش فيه. تم اقتراح كثير من النظريات والمفاهيم من أجل شرح نفوذ الإعلام الإخباري ـ مثل تثبيت الأجندة، التأطير، وترتيب الأولويات ـ وقبلت بشكل عام بين الباحثين في أوساط الإعلام. هذا التأثير للإعلام له أهمية خاصة في سياق الصراع الاجتماعي الحاد أو التوتر السياسي، حيث تتنافس المجموعات المتعارضة فيما بينها ـ مثل النخبة المهيمنة/ المسيطرة/ الحاكمة كنقيض للأقلية/ المحرومة/ الطبقة العاملة ـ من أجل نفوذ أعظم على الإعلام وعرض الأحداث (كاروندرس ٢٠٠٠، وولفسفيلد ١٩٩٧، فان زوفن ١٩٩٦، ورابوي ١٩٩٢).

من أجل فهم أفضل لدور الإعلام الإخباري في إسرائيل، أو أي مجتمع آخر، يجب أن ننظر إلى الرسالة، تركيب المحتوى، الاستراتيجيات الضمنيّة، العلاقات مع الترتيبات المؤسساتية والجمهور المستهدف أو المتلقي (فان ديك ١٩٨٨أ). على سبيل المثال، فإن اختيار موضوعات الأخبار، واختيار أنماط الأفراد الذين يتم اقتباسهم، وتيرة التقارير الاخبارية، قد تعكس درجات متنوعة من قدرة فئات مجتمعية خاصة من الوصول الى الإعلام، فيما تؤثر فحوى الأخبار وشكلها وعناوينها الرئيسية على تفسير الجمهور (للأخبار) وبالتالي درجة اقناع التقارير الاخبارية.

طبقاً لـ فان ديك، في كل مرة يقرأ الناس خبراً فإنهم يشكلون أو يكونون نموذجاً عقلياً موجوداً أصلاً لتلك الحادثة (١٩٩٦). الصحافيون أنفسهم لديهم نماذج للأحداث الإخبارية التي يقومون بتغطيتها، وعادة ما يخلقون تقارير تهيئ الجمهور لتشكيل نماذج مشابهة لتلك التي في

أذهانهم. وكما يقول باترسون (١٩٩٨) «الخبر تركيب عقلي: إنه نسخة من الواقع مشكل في جزء مهم من تقاليد صحافية». هذه النماذج المفضلة هي الطريقة التي يفهم بها المشاهدون العالم ويلعبون دوراً متداخلاً في عمليات الاقناع، اعطاء المعلومات الخاطئة، والسيطرة الإعلامية على الجمهور.

وبدلاً من أن تكون راكدة، فإن هذه النماذج تتشكل من خلال الهياكل والمحتويات للتقارير الإخبارية. من بين الوسائل الكثيرة للتأثير على بنية النموذج - وبالتالي فهم الجمهور للحدث الإخباري - عملية الابراز الذي يُعزى للمعلومات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الآليات المعروفة لدى الصحافيين، مثل استغلال الموقع المعلوماتي داخل خبر ما أو كتابة العناوين الرئيسية، بناء المقدمات لافتتاح خبر ما، إدخال واختيار الصور لتقرير اخباري ما أو (لكل الأخبار) من خلال استخدام ملامح لها علاقة بالمونتاج مثل موقع المقال في الصحيفة (صفحة أولى أو داخلية، تحت أو فوق) وكذلك طول المقال، وتضمين عنوان فرعي، أو تعاظم في الوتيرة (كاسبي، د، وليمور، واي، ١٩٩٩). بهذه الطريقة تؤكد التقارير الإخبارية أو تقلل من أهمية أسباب ونتائج الأحداث ومزايا الشخوص ذوي العلاقة بهذه الأحداث (ڤان ديك ١٩٩٦).

استراتيجية «لوم الضحية» تستخدم في حالات الاستخدام المفرط للقوة الذي تقوم به الدولة ضد الجماعة المحرومة. التقارير حول العنف الرسمي للدولة ضد أعضاء الجماعة المحرومة «الأبرياء» تتلازم مع معلومات تحاول تبرير تلك الأعمال، مثل المعلومات المفصلة حول العنف ضد قوات الأمن، اضافة الى الاتهامات بأن أعضاء الجماعة المحرومة (البريئة) كانوا يُبيتون نية الهجوم.

طريقة أخرى يمكن بواسطتها استغلال تقييم الجمهور للتغطية الإخبارية، هي استخدام ما يدعوه غانز (١٩٧٩) أخبار النظام والفوضى. أخبار النظام تعود الى نوع من المنظور الإيجابي - التي تركز على أفكار مثل الإبداع، التطوير، البناء، الاستقرار الاجتماعي، والنمو الاقتصادي، بطريقة تقدّم المجموعات التي تقوم بالدور من وراء الأخبار بشكل أثير، وعكس ذلك، أخبار الفوضى التي تركز على المنظور السلبي، جاذبة الانتباه للاصابات والأذى والدمار للناس والأشياء، وتقدّم الجماعات المذكورة في الأخبار بشكل بغيض من خلال التركيز على سلوكهم الذي يتصف بالهدم والتهديد واللاأخلاقية والفوضى (ابراهام ١٩٩٣، غانز، ١٩٧٩). البحوث السابقة التي أجريت على البلاد الغربية وجدت أن أخبار النظام تميل إلى توصيف المجموعة المهيمنة، فيما تتلازم أخبار الفوضى مع المجموعات المحرومة، الأقليات، والغرباء (ڤان ديك ١٩٩١).

ارتكازاً على ما سبق، نستطيع التمييز بين نوعين أساسيين من التغطية الإخبارية يستخدمهما الاعلام أثناء أحداث الصراع. الأولى هي تغطية التشريع، وهي كما يشير اسمها، تتسم بمعالجة الاعلام للأخبار التي تميل الى اعطاء شرعيّة لمكانة وسيطرة المجموعة المهيمنة في المجتمع، اضافة الى الأيديولوجيا والخطاب والتوجهات والسياسات التي تدعمها. وبشكل نقيض، هناك تغطية التجريم التي ترتكز على تجريم الممارسات والمواقف التي تتخذها المجموعة غير المهيمنة، وبالذات المجموعات المحرومة، الغريبة، أو المعادية، خاصة في الأوضاع التي تتسم بالتوتر السياسي أو الصراع. وفيما تتعامل تغطية التشريع أساساً مع النشاطات الروتينية للحكومة ومسؤولي القطاع العام، فإن تقارير التجريم تؤكد على التهديد للنظام الاجتماعي والاجراءات التي اتخذتها الحكومة لاحقاً بهدف استعادة النظام. من هنا فإنه في مواقف الصراع يميل المرء الى ايجاد آليات تغطية تجريمية في الإعلام السائد تقلل من شأن الممارسات الجمعية التي تقوم بها الجماعات المنكوبة. هذه الآليات لها علاقة فقط بالأخبار والأشكال الأخرى التي تتعامل مع القضايا السياسية، خاصة تغطية أحداث العنف والتوتر داخل الأنظمة الديمقراطية، ولا تستخدم في الترفيه وأنواع البرامج غير الإخبارية. في الأنظمة الديمقراطية، مثل هذه الآليات لا تعمل طيلة الوقت، لكنها جاهزة دائماً للتنشيط حين يتطلب الموقف. دراستنا هي في نهاية المطاف فحص للعلاقة بين الدولة والصحافة في فترات التوتر لدى نظام ديمقراطي ما.

قائمة بآليات سحب الشرعية الإعلامية

نستطيع التعرف على ست آليات تغطية أساسية تتعلق بمعالجة الإعلام لاحتجاجات الجماعات المهمشة في المجتمعات الديمقراطية. هذه الآليات التي نسردها أدناه تشوّه بشكل تراكمي رؤية جمهور المجموعة المهيمنة لسلوك الجماعات المهمشة (وولفسفيلد ١٩٩٧، ڤان ديك ١٩٩٦، غانز ١٩٧٩).

١ - طرح الجماعة المهمشة على أنها تهديد للمجتمع. فالجماعات المهمشة عدوانية وتشكل تهديداً للمجتمع. هذا الطرح يتم تغذيته جزئياً من خلال الاعتقاد السلبي للجمهور بأن الاحتجاج الذي تبديه هذه الجماعات لا يربك النظام فحسب، بل يعبّر أيضاً عن معارضة لجوهر وجود المجتمع والنظام والدولة. وفي حالات الصراع الأكثر اتساعاً، يتحول التوكيد الى العلاقة المزعومة بين الاحتجاج العنفي للجماعة المهمشة، والجماعات التي يتم اتهامها بالارهاب أو الدول المعادية. ويتم التعبير عن ذلك أيضاً عبر التحيّز المسبق الذي تبديه التغطية الإخبارية للفوضى أثناء تغطية الأحداث الملتصقة بالجماعة المهمشة بما يناقض التغطية الإخبارية للنظام (غانز ١٩٧٩).

٢ - المعلومات التي تعطى للأغلبية والمتضمنة في التقارير الاخبارية هي من تزويد المصادر الحكومية الرسمية. حين يقوم الصحافيون بتغطية أحداث المواجهات العنيفة بين الدولة والجماعة البائسة، فإنهم يعتمدون

على الأمن الرسمي والمصادر الحكومية في استقاء المعلومات، مثل الرئيس أو رئيس الوزراء، الوزراء، أعضاء البرلمان، اضافة الى المسؤولين العسكريين وجهاز الشرطة (وولفسفيلد، ابراهام وأبو ريا ٢٠٠٠). في الوقت ذاته، يناقش ڤان ديك (١٩٩٦) بأن قادة الجماعة المهمشة نادراً ما يعتبرون مصدراً للأخبار بخصوص جماعاتهم. هذا التحيّز يشرّع ما تقوم به الدولة ضد تصرفات الجماعة البائسة من أجل استعادة القانون والنظام. إنه يدفع الصحافة أيضاً الى قبول خطاب الأمن من أجل فهم الأحداث، وبهذا تحرّر الحكومة من مخاطبة الأسباب المجتمعية الأساسية للاحتجاج.

٣ ـ قليل من الصحافيين هم أنفسهم أعضاء في المجموعة المهمشة. إن نقص وجود أعضاء من المجموعة غير المسيطرة يعملون في مجال الصحافة، يحدث حتى مع عدم وجود صراع عنفي بين الجماعات، ولكن في هذه الحال، فإن التغطية الحصرية تقريباً للأحداث من قبل أعضاء المجموعة المسيطرة يُسفر عن تغطية نمطية لاحتجاجات الجماعة المحرومة (ڤان ديك، ١٩٩٦). هكذا فإن الجمهور نادراً ما يحصل على معلومات مقدمة بطريقة تتحدى منظور المجموعة المسيطرة، أو أي تمثيل للأحداث يعكس وجهة نظر الجماعة المحرومة.

وكلما كانت المجموعة المحرومة هامشية، كلما قلّ احتمال تعيين أفرادها كصحافيين. هذه الظاهرة كانت موثقة بشكل جيد في الدراسات التي أُجريت حول تأثير البطالة بالنسبة للجماعات المحرومة، والتغطية الإعلامية التي تحصل عليها هذه المجموعات (كامبل ١٩٩٥؛ كوتل ١٩٩٢؛ ڤان ديك ١٩٩٣ ، ١٩٩٦).

٤ ـ تغطية إعلامية مختلفة لأحداث متشابهة قام بها أعضاء الجماعات المسيطرة والمحرومة. أنماط عرض السلوك المتماثل تقريباً تشير إلى أن ما تقوم به الجماعة المهيمنة تحظى بشرعية، فيما يتم تجريم سلوك الجماعة المحرومة. أمثلة على هذه السمة تضم تضخيم الأحداث خاصة ما يتعلق منها بالعنف الذي تقوم به الجماعة المحرومة. وتلجأ التقارير الاخبارية الى التمييز بين «نحنُ» و«هُم» بطريقة مبالغ فيها، وتوجه نحو استخدام المبني للمعلوم لوصف عنف الجماعة المحرومة، والمبني للمجهول لوصف عنف المجموعة المهيمنة (روعيه ونير ١٩٩٣). اضافة لذلك، يتم عرض العنف الذي تقوم به الجماعة المهيمنة ضد الجماعة المحرومة كرد فعل مبرّر على العنف الذي تقوم به الأخيرة (الجماعة المحرومة).

٥ ـ ميزان التغطية يميل الى الجماعة المهيمنة. في التقارير حول العنف الذي يعاني منه الطرفان، فإن تغطية عنف الجماعة المحرومة هو دائماً أعلى من (عنف) الجماعة المهيمنة على عدّة مستويات (ڤان ديك ١٩٩٦). ويتم تزويد تفاصيل مسهبة ذات علاقة بضحايا الجماعة المهيمنة فيما لا تظهر تفاصيل في حقيقة الأمر حول ضحايا الجماعة المحرومة. اضافة لذلك، فإن شروحات الجماعة المهيمنة ومقابلاتها واقتباساتها المباشرة هي التي تظهر، فيما يتم دحض الردود النادرة للجماعة المحرومة باستمرار من قبل قوات الأمن.

٦ ـ استراتيجية «لوم الضحية» تستخدم في حالات الاستخدام المفرط للقوة الذي تقوم به الدولة ضد الجماعة المحرومة. التقارير حول العنف الرسمي للدولة ضد أعضاء الجماعة المحرومة «الأبرياء» تتلازم مع معلومات تحاول تبرير تلك الأعمال، مثل المعلومات المفصلة حول العنف ضد قوات الأمن، اضافة الى الاتهامات بأن أعضاء الجماعة المحرومة (البريئة) كانوا يُبيتون نية الهجوم. وتميل التقارير أيضاً الى تضخيم استفزاز الجماعة المحرومة لقوات الأمن، وتحريف النتائج السلبية للعنف الرسمي المفروض على الجماعة المحرومة.

المنهج Methodology

قمنا بتحليل مضموني لتقارير اخبارية ذات علاقة بانتفاضة الأقصى، والعناوين الرئيسية المرتبطة بالجماعات الفلسطينية في خلال ٢٥ يوماً من شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، حسب معالجة الصحف الاسرائيلية لها. فحصنا اثنتين من أهم ثلاث صحف عبرية رئيسية هما «يديعوت» و«هآرتس».

آليات سحب الثقة بالممارسة

النتائج التي نعرضها أدناه تتضمن مزيجاً من المعلومات التجريبية مرتكزة على التحليل المضموني اضافة الى مقتطفات مأخوذة من الصحف من أجل توضيح الطريقة التي تم انجاز عملية سحب الثقة من خلالها.

كأي شخص يشاهد التقارير الاخبارية أثناء هذه الفترة، فإن تحليلنا النوعي وجد أن تغطية الانتفاضة احتلت دوراً مركزياً في كلا الصحيفتين اليوميتين. من بين ٢١٣٠ موضوعاً اخبارياً عاماً نشر في الصحيفتين خلال تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ ، ٢٩٪ من الموضوعات الاخبارية العامة تعاملت مع الصراع بين اسرائيل وكلٍّ من مجموعتي السكان الفلسطينيتين. من الجدير بالملاحظة أنه بينما تعاملت ١٨٪ من هذه الموضوعات مع الفلسطينيين في المناطق المحتلة، فإن ٩٪ منها فقط توجهت نحو الفلسطينيين في اسرائيل. وبعد عزل الموضوعات الإخبارية الخاصة بانتفاضة الأقصى، قمنا بانجاز تحليل كمّي لفحص وجود آليات التجريم.

تميل الأغلبية العظمى من التقارير الإخبارية الى التغييب الملحوظ لأية ردود يبديها الناطقون الرسميون أو الممثلون الفلسطينيون. ورغم أنه كانت هناك موضوعات اخبارية كثيرة جداً تحتوي على الحد الأدنى من تفاصيل الأحداث المتعلقة بالفلسطينيين داخل اسرائيل، إلا أنه كان هناك غياب منهجي لتعليقات الفلسطينيين على تلك الأحداث. وأثناء فترة العنف النسبي من ١ - ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر، فإن أقل من ٤٪ من الموضوعات الاخبارية للمواطنين الفلسطينيين تضمنت ردوداً فلسطينية، بالمقارنة مع أكثر من ٤٣٪ للردود اليهودية.

١ ـ عرض الفلسطينيين

وجدنا بشكل عام أن عرض الاعلام الاسرائيلي المطبوع لكلا التجمعين الفلسطينيين اتسم بتجريم أعمالهم: المواطنون الفلسطينيون في اسرائيل تم عرضهم كعنصر تهديد أساسي للنظام الاجتماعي اليهودي والدولة، فيما تم وصف الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة كإرهابيين. بشكل معاكس، فإن كلاً من العرضين ساعد على تشريع الأمن الاسرائيلي وردّ الفعل العسكري على ما تم تصويره عنفاً وتحريضاً فلسطينياً. بكلمات أخرى، أكدت التقارير الإخبارية تصرف الفلسطينيين الذي أدى الى رد عنفي اسرائيلي، وقلّلت من شأن نتائج التصرفات الإسرائيلية. ما اكتشفناه في هذا السياق يقيم الدليل على النتائج التي تمخض عنها البحث الإعلامي الإسرائيلي الذي ذكره ايلان آسيا سابقاً (٢٠٠٠)، وولفسفيلد، أبراهام وأبو ريا (٢٠٠٠)، ليبيز، ١٩٩٧؛ وروعيه ونير (١٩٩٣). وفيما يلي بعض الأمثلة التي توضح الأسلوب العام للعرض. وفيما نعترف أن هذا التمرين الكمي لا يرتكز على معلومات احصائية فإن هذه الاختيارات لا تستطيع أن تثبت أسلوباً متحيزاً في العرض لا يصل اليه الشك، لكننا مع ذلك نعتقد أنه لا بد من أن القارئ أنتبه الى هذه التوجهات التي ذكرناها.

المثال الأول : الفلسطينيون من غير المواطنين

«ذهب (فلسطيني يدعى أسامة) للتبرع بالدم، لكنه لقي مصرعه برصاص الشرطة الإسرائيلية.. وأسامة، مثل أعمامه، قرر أن يكون نشيطاً في الجبهة الشعبية.. ولمدة سنة كاملة كان غائباً عن البيت.. كذلك تم احتجازه لمدة سنة.. علي وشقيقه محمود (أي والد أسامة وعمّه) كانا قد حكم عليهما بالسجن لفترة تتراوح بين ٢٠ – ٢٥ سنة بسبب نشاطاتهما في مجموعة مسلحة تابعة للجبهة الشعبية» («هآرتس» ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠).

لاحظ كيف ان هذا المقتطف يولد التعاطف مع الضحية الفلسطيني، أُسامة، لكن التفاصيل حول عائلته تخدم في توكيد «الجانب الارهابي» للعائلة الفلسطينية النموذجية التي تهدد الأمن الإسرائيلي، وهي كذلك تربط آثام الأب (والعم أو الخال) بالابن:

المثال الثاني ـ اصابة فلسطينيين من غير المواطنين

فلسطينيون مجهولون من غير المواطنين الذين أصيبوا وهوجموا من قبل القوات الاسرائيلية تم عرضهم بطريقة تؤكد طبيعتهم العنفية، وبذلك يتم تحويل استخدام القوة ضدهم الى نشاط دفاعي مشروع. هكذا، توضح التقارير أن الفلسطينيين المصابين أو القتلى ليسوا مارة أبرياء، بل مسلحون وخطرون، كما نرى في الأمثلة التالية:

«يبدو بوضوح أنه (الجندي الإسرائيلي) أصاب فلسطينياً **مسلحاً**». («هآرتس» ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠).

«يقدر جيش الدفاع الإسرائيلي أن أكثر من عشرين فلسطينياً، معظمهم **مسلحون**، قد قُتلوا في المنطقة» («هآرتس» ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠).

المثال الثالث : العدوان الإسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين

حتى في التقارير المتعلقة بالعدوان الاسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين، كما حدث في الأسبوعين الأولين من تشرين الأول/ أكتوبر، عرض الصحافيون هذه الهجمات من وجهة نظر اسرائيلية كرد فعل على العنف الفلسطيني ضد اليهود. «أحداث شغب يهودية زادت من توتر الجو في الناصرة، وقد جاء ذلك بعد حادثة سابقة قام فيها المؤذن المسلم بالتحريض مستخدماً الميكروفون أثناء الصلاة». (هآرتس ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠).

المثال الرابع : نموذج الأولوية للأمن

إن عرض كلّ من التجمعين الفلسطينيين كان يتسم أيضاً بأولوية واضحة للمدخل الأمني وتجاهل الأحوال الاجتماعية تماماً. في الحقيقة، وخلال الأسبوعين الأولين من أكتوبر، لم تظهر مقالة واحدة في أي من الصحيفتين تتعاطى مع الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية الحادة، مثل البطالة والفقر مما يعانيه الفلسطينيون. علاوة على ذلك، فإن تصوير احتجاجات المواطنين الفلسطينيين كأحداث «شغب» أو «دهماء وقتلة»

يخلق بيئة تقبل نموذج الأمن كتبرير للأحداث، ما يسمح للدولة ومؤسساتها تجنب الأسباب الاجتماعية التي تنطوي عليها المظاهرات:

الخبر الفلسطيني: اعادة انتاج مستمرة

«مئات من الشباب الدهماء والقتلة، ملأوا الشوارع، وبدأوا بالقاء الحجارة والمولوتوف على كل السيارات العابرة» («يديعوت» ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠).

أخبار النظام والفوضى

سمة أخرى من سمات العرض ترتكز على التغطية للنظام والفوضى. ما وجدناه بخصوص هذه الموضوعات التي تتعامل مع الانتفاضة لا يبتعد عن نتائج البحث المذكور أعلاه. بالنسبة للفلسطينيين في المناطق المحتلة، وجدنا أن أخبار الفوضى وسمت ٩٢٪ من التقارير، أما أخبار النظام فقد غطّت ٧٪ فقط، بالنسبة للفلسطينيين داخل اسرائيل فكانت القيمة ٦٩٪ لأخبار الفوضى، و ٢٥٪ للنظام. بشكل مشابه، في البحث السابق الذي تعامل مع الأقلية الفلسطينية في اسرائيل أثناء يوم الأرض، وجد الباحثون أن الغالبية العظمى من التقارير الاخبارية حول الأقلية العربية تعاملت مع شكل ما من أشكال الفوضى، وجزء يسير منها تعامل مع ما يمكن اعتباره أخبار «النظام».

علاوة على ذلك، فإن التقارير الاخبارية عن المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل كشفت عن أولوية لأخبار الفوضى في النصف الأول من تشرين الأول/ أكتوبر، لكن هذا التوجه تناقص بشكل كبير في النصف الثاني من الشهر، حيث تم استبدالها بأخبار «النظام». هذا التحول الى أخبار «النظام» ينسجم مع توقف العنف الاسرائيلي ـ الفلسطيني الذي حدث بين ٣ – ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر. على أية حال، فإن التوجه في الصحافة نحو الفوضى استمر بالدرجة ذاتها بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة طيلة ذلك الشهر، حيث ان العنف هناك لم يتوقف.

أخيراً، فإن افتراضات الإعلام حول الجمهور تلعب أيضاً دوراً في تغطية هذه العملية من النظام والفوضى. إن الصحافيين اليهود هم الذين يصنعون الأخبار الإسرائيلية للسكان اليهود. من هذا المنظور، فإن يوم الأرض يتم فهمه على أنه احتجاج عربي ضد الدولة اليهودية، ويصبح بذلك مسألة «هُم» يحتجون ضدنا «نحن». لعلّ أكثر الأمثلة الصادمة لهذا المنظور تأتي من افتتاحية نشرتها «يديعوت أحرونوت» قبل يوم الأرض بقليل سنة ١٩٩٧ محذرة العرب بأن يحسنوا التصرف.

٢ ـ مصادر التقارير

وجدنا أنه في كل من التجمعين الفلسطينيين، فإن الغالبية الهائلة من التقارير الاخبارية تستقي المعلومات من قوات الأمن أو الحكومة الإسرائيلية. ٦٢٪ من المصادر المتضمنة في المقالات حول المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل كانت ترتكز على مصادر قوات الأمن أو الجيش أو الحكومة. كان اعتماد التقارير بشكل شبه حصري على المصادر الرسمية الاسرائيلية واضحاً في الضفة الغربية وغزة، حيث ٥٨٪ من المصادر اعتمدت على قوات الأمن، الجيش، والحكومة.

تفسير واحد واضح لذلك، هو سهولة حصول الصحافيين على تقارير تلك المؤسسات التي صنعت آليات لتوزيع المعلومات على المراكز الإعلامية، بدلاً من الحصول عليها من المصادر الفلسطينية. لكن ينتج عن ذلك نتائج مهمة لأنه من خلال ضبط انسياب المعلومات عبر تلك المصادر، فإن قوات الأمن الاسرائيلية شكّلت كيفية فهم المسائل ذات العلاقة بالتجمعين الفلسطينيين. تتمتع المصادر الأمنية والعسكرية الإسرائيلية بمكانة من «الموضوعية والسلطة» بسبب الاحترام الذي تكنه لهما النخبة الاسرائيلية، ولا يستطيع الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة الحصول على مثل تلك المكانة. أما النتيجة فهي قبول النموذج الأمني.

وقد تبنت وكالات الاعلام الخطاب الأمني الذي تؤثره هذه المصادر، حيث يشكل المتظاهرون من المواطنين الفلسطينيين تهديداً أمنياً، وكمثيرين للشغب والفوضى، كما يوضحه المثال التالي:

«يقول مدير شرطة منطقة هعمكيم، الرقيب موشيه فيلدمان، إنه كانت لدى الشرطة تقديرات مسبقة توقعت بموجبها أحداث شغب ومظاهرات على مستوى مكثف» («هآرتس» ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠).

وكانت التقارير الإخبارية تميل أيضاً إلى توكيد الاستفزاز الفلسطيني للشرطة الإسرائيلية، فيما تم التقليل من شأن النتائج السلبية لردود الفعل الإسرائيلية. علاوة على ذلك، حين يُقدم الإعلام الاسرائيلي تقارير

حول قيام قوات الأمن بإصابة وضرب الفلسطينيين الأبرياء، فإن تلك التقارير تكون متضمنة في تقارير موسّعة حول العنف الفلسطيني ضد الجنود الاسرائيليين، وهكذا يكون الفلسطيني «البريء» قد خطط لمهاجمة الجنود. اضافة لذلك، حين تتم اصابة المواطنين الفلسطينيين الأبرياء على يد رجال الشرطة، فإن هناك توجهاً نحو جعل الظروف المحيطة بالحدث ضبابية. يتم ذلك من خلال الشرح بالتفصيل كيف يهاجم الفلسطينيون الجنود، وماذا كان رد فعل قوات الأمن، فيما يتم شطب التفاصيل حول قتل الفلسطينيين أو اصابتهم:

«أصيب مواطن من أم الفحم وعشرات آخرون خلال مواجهات من قوات الأمن في أحداث، تركت أيضاً عشرات المصابين من الجنود بجروح خفيفة».

(هآرتس ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠).

هذا التضبيب في الظروف ملحوظ في المقتطف التالي، والذي يصف موت الصبي محمد الدرة (١٢ عاماً) الذي أردته النيران الإسرائيلية حين كان يرافق والده، والذي نشرت صورته في كل العالم:

«تركوا التاكسي، لكن النيران في تلك اللحظة تكثّفت، فيما ركض المتظاهرون وحتى رجال الشرطة الفلسطينيون الذين كانوا يقفون في الجهة الشرقية من الشارع المقابل من الحاجز العسكري الإسرائيلي، في كل الاتجاهات.. هذا وما زال جيش الدفاع الاسرائيلي يحقق في من قتل الصبي محمد الدرة» («هآرتس» ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠).

مثل هذا الوصف، من غير المحتمل أن يؤدي إلى أية علاقة بين نيران الجنود الإسرائيليين وما ينتج عنه من موت للفلسطينيين. علاوة على ذلك، فإن الظروف الغامضة وتوصيف الأحداث يجعل من الصعب اعتبار الفريق المصاب ضحية.

وجدنا أيضاً أن التقارير الإخبارية تميل إلى توكيد العلاقة والتعاون بين المجموعتين الفلسطينيتين من أجل مهاجمة اسرائيل. في مثل هذه الحالات فإن القيادة الفلسطينية في المناطق المحتلة توصف على أنها الجهة المشجعة والمنظمة لهذه التظاهرات داخل اسرائيل، كما يتضح مما يلي:

«لوحظ أنه في جزء من أعمال الشعب، كان ثمة تنسيق مسبق بين الفلسطينيين والعرب الاسرائيليين من كلا الجانبين على الخط الأخضر».

(هآرتس ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠).

«في حيفا تظاهر قرابة ١٠٠ في حيّ الحليصة، حيث رفعوا أعلام م. ت. ف» (يديعوت ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠).

٣ ـ ولاء الصحافيين

وجدنا أن كل الصحافيين تقريباً من أولئك الذين غطوا انتفاضة الأقصى من الصحيفتين، هم من اليهود الإسرائيليين: ٩١٪ من الصحافيين الذين غطوا الأحداث المتعلقة بالسكان الفلسطينيين في اسرائيل كانوا يهوداً، بالمقارنة مع ٩٪ فقط من العرب. هذا التباين كان أكثر اتساعاً في تغطية الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ٩٩٪ من المراسلين هم من اليهود و ١٪ فقط من العرب. الاعتماد الحصري تقريباً على الصحافيين اليهود يكتسب أهمية خاصة بالنسبة للسكان الفلسطينيين، لأن من شأن ذلك دعم التغطية النمطية لكل من التجمعين الفلسطينيين في داخل اسرائيل والمناطق المحتلة.

الحقيقة أن من الصعب تخيل مراسل يهودي قادر على تقديم صورة للأحداث من وجهة نظر فلسطينية ذاتية، لأن الفلسطيني لا يملك ذلك. هذا إذا لم نقل انه لا يوجد مراسلون يهود يعرضون وجهة النظر الفلسطينية، بل إن غياب المراسلين الفلسطينيين يعبر بشكل ما عن عدم اهتمام الإعلام برؤية المجموعة غير المسيطرة للأحداث. إن ذلك يعني أيضاً أن القارئ اليهودي يحصل على معلوماته من مراسل يحمل، الى درجة كبيرة، نفس الميراث والفهم للأحداث. إضافة إلى ذلك، فإن كون الجمهور لا يسمع لتقرير يقدمه صحافي فلسطيني يخلق وضعاً يكون فيه الصحافيون من الجماعة المحرومة مشاركين في الحوار الصحافي للأحداث بشكل قابل للاستمرار. وكما تقول ليبيز (١٩٩٧) فإن الصحافي والمحررين في الصحافة الإسرائيلية السائدة يرون أنفسهم شركاء في الأيديولوجيا الصهيونية ـ وليس مهنيين خارجيين ـ ولذلك فإنهم يبتعدون عن صيغ معيّنة في نقد المؤسسات أو الأعمال العسكرية الإسرائيلية.

نتيجة لذلك، فإن القارئ لا يحصل تقريباً على عرض فلسطيني حقيقي للأحداث، إلا من خلال وجهة النظر اليهودية.

٤ ـ توازن التغطية يحابي الجماعة المسيطرة

تميل الأغلبية العظمى من التقارير الإخبارية الى التغييب الملحوظ لأية ردود يبديها الناطقون الرسميون أو الممثلون الفلسطينيون. ورغم أنه كانت هناك موضوعات اخبارية كثيرة جداً تحتوي على الحد الأدنى من تفاصيل الأحداث المتعلقة بالفلسطينيين داخل اسرائيل، إلا أنه كان هناك غياب منهجي لتعليقات الفلسطينيين على تلك الأحداث. وأثناء فترة العنف النسبي من ١ – ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر، فإن أقل من ٤٪ من الموضوعات الاخبارية للمواطنين الفلسطينيين تضمنت ردوداً فلسطينية، بالمقارنة مع أكثر من ٤٣٪ للردود اليهودية. ولكن من وجهة نظر فلسطينية،

ممنوع التصوير .. مسموح القتل!

فإن هذا الرقم بدأ يتحسن أثناء النصف الثاني من تشرين الأول/ أكتوبر، حيث قفز الرقم بالنسبة للفلسطينيين الى ٣٢٪، وهبط بالنسبة لليهود الى ١٥٪. هذا التحول في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ينسجم مع التاريخ التقريبي حين توقفت المواجهات العنفية بين الفلسطينيين في اسرائيل والشرطة الإسرائيلية بشكل فعّال. نعتقد أنه نتيجة لاستعادة النظام النسبي على الأرض داخل اسرائيل، يشعر الإعلام أن بالإمكان الاعتراف الى حدّ ما بوجهة النظر الفلسطينية حول الأحداث. ويبدو أن التحول كان ضئيلاً جداً بالنسبة للفلسطينيين من غير المواطنين، ربما بسبب استمرار العنف. فمنذ ١ – ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر، ١٪ فقط من الموضوعات (الإخبارية) تضمنت ردوداً فلسطينية بالمقارنة مع ٨٪ بالنسبة لليهود، وبالمقارنة مع ما حدث في الفترة بين ١٥ ـ ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر، حيث ازدادت نسبة الردود الفلسطينية الى ٥٪ وتناقصت النسبة الى ٢٪ لدى اليهود.

اضافة لذلك، فإن مصادر التعليقات من المواطنين الفلسطينيين كانت على الدوام ممن يعتبرون معتدلين من قبل السلطات الاسرائيلية، وبالتالي كانت (السلطات) متأكدة تماماً أن ملاحظاتهم تنسجم مع رأي الحكومة الإسرائيلية وسياستها. على نقيض ذلك، فإن أولئك الفلسطينيين الذين تعتبرهم المؤسسة الإسرائيلية متطرفين ـ أولئك الذين يدعمون الاحتجاجات والمظاهرات، ويشجعون معارضة الحكومة ـ لم تتم مقابلتهم ولم تُسمع وجهات نظرهم.

نظرة سريعة على المعلومات الخاصة بالردود توحي بأنه في الحالات القاسية فقط ـ مثل اطلاق النار على فلسطينيين أبرياء ـ كانت هناك تضمينات لردود فلسطينية. لكنّ هذه الحالات النادرة كانت تميل الى تزويد اجابات فورية لدحض أقوال الفلسطينيين من مصادر اسرائيلية مختلفة. ولتوضيح هذا التوجه، فقد كشفت التغطية لأحداث الشغب اليهودية ان الصحافيين وثقوا على الدوام ردود المواطنين اليهود التي شرحوا فيها أعمالهم:

عنوان رئيسي: «المشاغبون اليهود بعد يوم واحد: بعض مواطني بيت يام (مدينة يهودية) يتحدثون عن خلفية أعمال الشغب التي قاموا بها».

النص: «في بات يام يريد (الاسرائيليون اليهود) استعادة الكرامة اليهودية. («هآرتس» ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر).

وجدنا أيضاً أن هناك توجهاً لتضمين الدحض الاسرائيلي الفوري في الحالات القليلة التي عبر فيها الفلسطينيون عن رأيهم حول التقارير، كما يتضح في المثال التالي:

«طبقاً لأقوال شاهد عيان (طفل فلسطيني) فإن جزاراً كان يقف ويتحدث مع أصدقائه ثم أصيب بعيار ناري في الرأس.. مصادر جيش الدفاع تقول: إن القوات فتحت النيران رداً على القاء قنبلة مولوتوف على قوات الجيش مما أدى الى جرح جندي واحتراق الواقي للرصاص» («هآرتس» ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠).

علاوة على ذلك، فإنه في الحالات التي غطى فيها الإعلام الاسرائيلي أحداث العنف التي قام بها العاملون في جهاز الأمن الإسرائيلي ضد فلسطينيين أبرياء، فإن المعلومات تكون متضمنة في مقالة عن العنف الفلسطيني ضد العاملين في جهاز الأمن:

«أثناء تفريقهم لمظاهرة في كفر مندا في الجليل الغربي، قُتل عربي اسرائيلي بعيارات نارية أطلقها رجال الشرطة. وقد أُصيب شرطي اصابة خفيفة بقنبلة مولوتوف ألقيت عليه في قبر يوسف في نابلس». («يديعوت» ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠).

من المهم الملاحظة أن لا علاقة بين الحادثتين، حيث أن الأولى وقعت في شمال اسرائيل والثانية في موقع منفصل في الضفة الغربية.

نضيف أيضاً أن التقارير حول الضحايا اليهود كانت مكثفة، وتتضمن الاسم الكامل للضحية، صورة، اضافة الى قائمة أو مقابلات مع أفراد

العائلة الذين بقوا على قيد الحياة. لكن مثل هذه التفاصيل لم تتوفر في حالات الاستشهاد (الوفاة) للمواطنين الفلسطينيين، كما حدث مع الـ ثلاثة عشر فلسطينياً الذين قتلوا على يد الشرطة الاسرائيلية في الجليل والمثلث. كانت صحيفة «هآرتس» الوحيدة من بين الصحف الاسرائيلية الرئيسية الثلاث التي ذكرت أسماء الضحايا الفلسطينيين، فيما اكتفت الصحف الأخرى بالمرور باختصار على حادثة القتل ضمن مقالات. بشكل مشابه، اكتشف نير وروعيه (١٩٩٣) ان الصحافة الاسرائيلية تعرض صورة نمطيّة للعدو الفلسطيني في المناطق، وقد وجدنا ان هذه الصورة تنطبق أيضاً على المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل.

وجدنا أيضاً أنه حين يتعذّر تفسير التصرفات العسكرية الإسرائيلية كرد على العنف الفلسطيني، فإن الصحافيين يميلون الى استخدام صيغة المبني للمجهول بدلاً من المبني للمعلوم من أجل تقليل مسؤولية الجيش. فأحداث العدوان التي يتم ارتكابها ضد العرب تعرض كأحداث «حصلت ببساطة» - وهي معادلة تركز على النتيجة وليس على الشخص المتضرر من الحدث. علاوة على ذلك، حين يُذكر اسم اليهودي الذي مارس العنف في التقرير، فإن ما قام به يُعرض بالمبني للمجهول، وليس بالمبني للمعلوم. وبشكل مشابه، يقول نير وروعيه (١٩٩٣) بأن الشعور بالهوية الجمعية في الصراع - «نحن» ضد «هم» أو «الآخرين» - يتم التعبير عنها في التركيب اللغوي للعناوين الرئيسية في الصحف التي تعكس التوجه نحو الامتناع عن الصاق المسؤولية المباشرة لـ «نحن» أو «شعبنا»، وعرض الحدث بطريقة غير مباشرة من السببية (العنف الفلسطيني) والنتيجة (الرد الاسرائيلي العنفي) وتضبيب صورة الاسرائيلي كمسؤول عن الحدث. (ويتضح هذا أيضاً لاحقاً حين نتحدث عن الميل الى تضبيب الظروف من وراء الحدث).

ومهما يكن من أمر فإن المراسلين يستخدمون المبني للمعلوم، لوصف العمل العسكري الموصوف كاستجابة على العنف الفلسطيني. ورغم أن النية في هذه الممارسة هي موضع نقاش، فإن استخدام المبني للمعلوم يساعد على تعزيز القناعة بأن الجهود الأمنية الاسرائيلية كانت تتعامل بفعالية مع التهديد الكامن الذي يمثله المتظاهرون الفلسطينيون:

«ردّت الشرطة مستخدمة الرصاص المطاطي.. وفرقت قوات الشرطة مئات الفلسطينيين دون استخدام الذخيرة الحيّة» («هآرتس» ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠).

٥ - استراتيجية «لوم الضحية» تستخدم لتبرير الاستخدام المفرط للعنف

العدد غير المتكافئ في الاصابات التي عانى منها التجمعان الفلسطينيان يثبت بوضوح أي جانب في الصراع مع اسرائيل هو الضحية. ففي احتجاجات تشرين الأول/ أكتوبر التي قام بها الفلسطينيون داخل اسرائيل قُتل ١٣ مواطناً فلسطينياً ويهودي واحد، كذلك جُرح ٨٠٠ معظمهم من الفلسطينيين. (بيتسيلم ٢٠٠١)، واعتقلت الشرطة ٢٠٠ معظمهم أيضاً من الفلسطينيين.

أما في المواجهات بين الجيش الاسرائيلي والفلسطينيين العزّل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومعظمهم من الأطفال، فإن العدد الأضخم من الوفيات والإصابات كانت في الجانب الفلسطيني. وطبقاً لـ بيتسيلم (مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) منذ ٢٩ أيلول ٢٠٠٠ وحتى ٩ كانون الثاني ٢٠٠٢، وقع ٥٨٨ قتيلاً من المدنيين الفلسطينيين على يد قوات الأمن الاسرائيلية في المناطق المحتلة، من بينهم ١٦٤ من الصبية تحت عمر ١٨ سنة. يضاف إلى ذلك ١٤٠ فلسطينياً من قوات الأمن قتلوا بالرصاص الإسرائيلي أثناء تلك الفترة[٢]. فكرة مركزية تضمنتها التقارير الاخبارية فيما يتعلق بالتجمعين، هي لوم الضحايا الفلسطينيين على ما حدث، كما يوضح المثال التالي حول الفلسطينيين من غير المواطنين:

«عبر الناطق الرسمي باسم جيش الدفاع عن أسفه للهجوم على الطفل (محمد الدرة).. وأكد الناطق الرسمي باسم الجيش مرة أخرى استخدام السلطة الوطنية للاطفال على الجبهة في المواجهات العنيفة التي تتضمن المولوتوف والذخيرة الحية» («هآرتس»، ١١ تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠٠).

سياسة لوم الضحية هذه تظهر أيضاً في التقارير الإخبارية فيما يتعلق بقيادة كل من التجمعين الفلسطينيين. لقد تم اتهام أعضاء فلسطينيين منتخبين ديمقراطياً للكنيست الاسرائيلي بالمسؤولية المباشرة عن الموت التراجيدي للفلسطينيين الذين قتلوا في المواجهة مع الشرطة في أم الفحم. كذلك، تم اعتبار السلطة الفلسطينية مسؤولة عن الأحداث في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كثير من التقارير لم اتهمت القادة الفلسطينيين، وبشكل أساسي الرئيس ياسر عرفات، بالمسؤولية عما حدث في المناطق المحتلة، واتهمتهم بالتواطؤ أيضاً في ما حدث في اسرائيل، كما نرى في الأمثلة التالية:

«لقد تشجع ياسر عرفات كثيراً بالمظاهرات (داخل اسرائيل) التي نجم عنها الكثير من الضحايا في صفوف العرب الاسرائيليين، وهو يعتقد أن بإمكانه أن يكسب كثيراً من تدهور الأوضاع، فهو ليس على عجلة من أمره بشأن وقف اطلاق النار» (هآرتس ٣ أكتوبر ٢٠٠٠).

محاولة اسكات على ما يبدو!

«لقد تجاوز أعضاء الكنيست العرب حدود كل ما هو محتمل وما هو مقبول: إن أعضاء الكنيست هؤلاء لم يكتفوا بعدم القيام بواجبهم بضبط الأمور كما يُتوقع من أشخاص منتخبين شعبياً لمنصب رسمي، بل قدموا يد المساعدة للتحريض الذي أدى الى احداث شغب، وانتفاضة عنيفة، وزعزعة النظام الاجتماعي للدولة» («هآرتس» ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠).

في الحقيقة، وجدنا أن قادة التجمعين الفلسطينيين على التوالي لم يُعطوا الفرصة في الردّ على الأحداث. فمنذ تشرين الأول/ أكتوبر ١ – ١٥، ردّ قادة المواطنين الفلسطينيين في ٢٠٪ فقط من الحالات، فيما ردّ ٩٪ فقط من غير المواطنين. في النصف الثاني من تشرين الأول/ أكتوبر، ازدادت نسبة الرد الى ٥٩٪ لدى المواطنين الفلسطينيين، و ١٥٪ لدى الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وهكذا كان للقيادة الفلسطينية فرصة ضئيلة لعرض وجهة نظرها في الاعلام الاسرائيلي، أما الفراغ الناجم عن ذلك فتمت تعبئته بما نسجته المصادر الأمنية والعسكرية والسياسية الاسرائيلية في شرح النوايا بين أوساط التجمعين الفلسطينيين.

هذه الزيادة الدرامية في النصف الثاني من تشرين الأول/ أكتوبر بعد توقف الاحتجاجات العنفية داخل اسرائيل، تثبت ان الصحافيين أعطوا فرصة كبيرة للقيادة والمؤسسات الفلسطينية على الرد. إن ذلك غاية في الأهمية لأنه عبر الرد الفلسطيني، فإن الصحافة تؤدي دورها كمن يقدم تصويراً موضوعياً غير متحيّز للأحداث، ولكن من خلال الاختيار الدقيق لأولئك الفلسطينيين الذين سُجلت ردودهم، فإن التقارير الاخبارية تدعم في واقع الأمر الحكومة الاسرائيلية المهيمنة ووجهة النظر الأمنية.

خلاصة واستنتاجات

يعطي تحليلنا للمحتوى دليلاً قوياً على أن التقارير الصحافية الاسرائيلية حول انتفاضة الأقصى استخدمت آليات تغطية لسحب الشرعية والتجريم، مع فروق بسيطة بين المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل وغيرهم الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة. في الواقع، وجدنا أنه أثناء فترات الصراع والاحتجاج في فلسطين، فإن «الخط الأخضر» الذي يفصل بين التجمعين الفلسطينيين على الأرض، ينهار في نظر وسائل الاعلام الإسرائيلية. هكذا، فإن مكانة المواطنة تبدو وكأنها تحمل وزناً قليلاً في نظر التغطية الإعلامية في فترات التوتر الشديد في المجتمعات التي تدّعي الديمقراطية. الجدول التالي يلخص آليات التغطية

آلية سحب الشرعية	كيفية التعبير عن ذلك في الصحف
عرض الجماعات المتعاقبة	تصوير السلوك الاسرائيلي مقابل السلوك الفلسطيني على أنه ضروري من أجل القانون والنظام. استخدام مركّز لأخبار الفوضى لتصوير الفلسطينيين بالمقارنة مع أخبار «النظام». الفلسطينيون في اسرائيل: الاحتجاج على سياسة الحكومة غير شرعي وهو خرق للنظام ومعارضة لوجود الدولة. الفلسطينيون في المناطق المحتلة: النشاطات الفلسطينية والمواجهات مع الجيش هي معارضة غير شرعية لوجودالدولة. كلا التجمعين الفلسطينيين يمثلان تهديداً للأمن وعدوانية في الصراع. العنف اليهودي ضد الجماعات الفلسطينية هو رد فعل على العنف الفلسطيني ضد اليهود.

مصادر التقارير	يعتمد الصحافيون على الأمن والشرطة والجيش ومصادر المخابرات للحصول على الأخبار.
التزام الصحافيين	تقبل الإعلام لنموذج الأمن يُحرر الدولة من التعامل مع الأسباب الحقيقية للمظاهرات. الاعتماد على الصحافيين اليهود يعزز الصورة النمطية لكلا التجمعين الفلسطينيين.
عرض الأفعال التي تقوم بها التجمعات الفلسطينية	التغطية تعكس وجهة نظر المراسلين، تنسجم مع القراء اليهود. المبني للمعلوم يُستخدم لوصف الفلسطينيين الذين يستخدمون العنف، والمبني للمجهول لوصف العنف الاسرائيلي ضد الفلسطينيين.
توازن التغطية	اعطاء تفاصيل مكثفة عن الضحايا اليهود بسبب العنف، بالمقارنة مع عدم وجود تفاصيل تقريباً حول الضحايا الفلسطينيين. الموضوعات الاخبارية عن العنف الذي يرتكبه اليهود والفلسطينيون يظهر حجماً أكبر للعنف الفلسطيني. الرد الفلسطيني نادراً ما يظهر في التغطية للمظاهرات الفلسطينية فيما يظهر الرد اليهودي أثناء تغطية المظاهرات اليهودية.
لوم الضحية	التركيز على التحريض الفلسطيني لقوات الأمن، بدلاً من العنف الاسرائيلي. لوم «الضحايا» الفلسطينيين على العنف الذي ترتكبه اسرائيل ضدهم. تضبيب الظروف التي تحيط باصابة فلسطينيين أبرياء على يد الجيش الاسرائيلي. التقارير حول اصابة فلسطينيين أبرياء تضم أحداثاً حول العنف الفلسطيني ضد الاسرائيليين أو توكيدات بأن الفلسطينيين يبيتون الهجوم. المسؤولية عن الأحداث تعود الى القيادة الفلسطينية، أي السلطة الوطنية أو أعضاء الكنيست العرب. التوكيد على العلاقة والتعاون بين التجمعين الفلسطينيين.

هذه وكيفية التعبير عنها في الصحافة الإسرائيلية.

سيكون من المثير تطبيق آليات التجريم وسحب الشرعية هذه في أحداث أخرى في العالم حيث المجموعات المحرومة متورطة في صراع داخل دولة ديمقراطية، أو في حالة توتر مع مجموعة مهيمنة، خاصة إذا كانت هناك حالات يتم فيها الصاق أعضاء المجموعة المحرومة بمجموعة خارج الدولة متهمة بأنها تحمل بذور التهديد الحقيقي. بعض الاحتمالات تتضمن السكان من أصل لاتيني في جنوب كاليفورنيا والمكسيك، ايرلندا الشمالية وبريطانيا، أو الناطقين بالفرنسية في كويبك وكندا.

وتقول ليبيز (١٩٩٧) انه في الفترات التي تم فيها النظر الى الفلسطينيين في المناطق المحتلة كلاعب خارجي بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي، فإن النظرة الى المواطنين الفلسطينيين كانت أكثر ايجابية. على أنني ادّعي ان كلا التجمعين الفلسطينيين تم النظر اليهما على أنهما لاعبان خارجيان بالنسبة للأغلبية اليهودية المهيمنة في اسرائيل أثناء فترات الأزمة والتوتر. تحت مثل تلك الظروف، يعكس الإعلام أيديولوجية الاجماع والتيار السائد بدلاً من تنبيه ضمير الجمهور الى أهمية الأحداث. هكذا، فإن أهمية الاجماع والأيديولوجية القومية المهيمنة تغلب أهمية الأعراف المهيمنة وقوانين الصحافة التي قادت الى «بلاغة التماثل» بدلاً من عرض الأحداث على حقيقتها (نير وروئة، ١٩٩٣).

تظهر هذه الدراسة ان التغطية الصحافية السائدة للتجمعين الفلسطينيين أثناء انتفاضة الأقصى ساعدت على إلغاء الشرعية عن الفلسطينيين وشرعنة ممارسات الحكومة الاسرائيلية. وجدنا أن التغطية (الاعلامية) لكلا التجمعين كانت (من الناحية العملية) متماثلة في الآليات

المستخدمة، مما يشير الى أنه في حالات التوتر، فإن المواطنة تكون في الحقيقة خارجة عن السياق في نظر الإعلام. ومن خلال تطبيق الآليات المذكورة، تعمل الصحافة الاسرائيلية كإعلام تعبوي يميل الى التصرّف كامتداد للمؤسسة السياسية اليهودية المهيمنة. هكذا، تبدو الصحافة الاسرائيلية وكأنها تلعب دوراً مهماً في اعادة انتاج أنماط اثنية تولّد دوائر من اللامساواة والقمع بين الفلسطينيين. إنها لا تفعل ذلك من خلال تغطية المواقف المهيمنة للجمهور اليهودي وحسب، بل من خلال عرض الأحداث الإخبارية ذات العلاقة بطريقة تُقنع الجمهور بأن يتبنى نماذج ادراكية لتفهم حالات التوتر الإثني كما ترغب الجماعة المهيمنة (ڤان ديك ١٩٩٦). بهذه الطريقة، فإن الصحافة الإسرائيلية، اضافة الى وسائل الإعلام الأخرى، تميل الى الاصطفاف مع المجموعة المهيمنة فيما يتعلق بالصراعات الاثنية والصراع على النفوذ، وبهذا تؤكد الوضع القائم، وتعطي شرعية لعدم المساواة، وتعيد انتاج اجماع الفئة المهيمنة. وكما يشير وولفسفيلد، ابراهام، وأبو ريا (٢٠٠٠) فإن تغطية يوم الأرض ترتكز على سلسلة من الأخبار الروتينية تتماشى كلها مع التوجه العام. الصحافيون اليهود من ذوي الخلفية الراسخة في الأمور العسكرية يتحدثون في الغالب مع المصادر العسكرية فيما يتعلق بالأقلية العربية، ثم يكتبون التقارير للجمهور اليهودي.

ليس من المثير إذاً (بل من الطبيعي) أن يتلقى الجمهور الاسرائيلي نسخة متحيزة حول الشؤون الإثنية في البلاد. ولأن الاسرائيلي النموذجي لا تتوفر له مصادر اخبارية بديلة تتحدى الأحداث المصورة في الإعلام السائد، ولأن التفسيرات البديلة تتصادم مع المفاهيم الاسرائيلية التي تصب في مصلحتهم، فإن الاسرائيليين يتقبلون التعريفات السائدة هذه. أما ما توصلنا اليه بأنه لا يوجد فرق تقريباً بين صحيفة النُخب الليبرالية «هآرتس» والصحيفة الأكثر شعبية «يديعوت» في تغطية الأحداث الخاصة بالاحتجاجات الفلسطينية، فإنه يشهد بعمق على التحيز في التغطية الاعلامية الاسرائيلية. الأهم من ذلك، فإن دراستنا توضح كيف أن آليات التغطية التجريمية تستطيع - في الظروف الملائمة - التقليل من شأن جهود الاحتجاج التي تقوم بها أية مجموعة محرومة تعيش في دولة ديمقراطية على النمط الأوروبي.

الهوامش

١. فضلنا اختيار مصطلح آلية Mechanism بدلاً من مصطلح نموذج Model لأن الأول يسمح بمرونة أكثر، علاوة على أن مصطلح «نموذج» له مدلول أكثر يقينية مما نريد.

٢. انظر الصفحة الالكترونية http://www.btselem.org

صدر حديثا عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

نهاية الهيمنة الاشكنازية

تأليف: باروخ كيمرلنغ
ترجمة: نواف عثامنة